زيادة عدد الطلاب في المدارس الحكومية

السنة	عدد المدارس	عدد المعلمين	الطلاب	الطالبات
١٩٢٠/١٩١٩	١٢٤	غير محدّد	غير محدّد	غير محدّد
١٩٢١/١٩٢٠	١٧١	٤٠٨	٨٤١٩	٢٢٤٣
١٩٢٢/١٩٢١	٢٤٤	٥٢٥	١٣٦٥٦	٢٧٨٦
١٩٢٣/١٩٢٢	٣١١	٦٣٩	١٦٦٠٦	٣٣٠٣
١٩٢٤/١٩٢٣	٣١٤	٦٧٢	١٦٠٤٦	٣٢٨٥
١٩٢٥/١٩٢٤	٣١٤	٦٧٠	١٥٥٠٩	٣٦٥٥

وفي الوقت الذي طالب التقرير الاول لرئيس دائرة التعليم ببناء اكثر من ٣٠٠ مدرسة في فلسطين، فان العدد الذي تحقق فعلاً، خلال ثلاث سنوات، لم يتجاوز ١٩٠ مدرسة. وبلغ عدد المدارس الحكومية، في نهاية ولاية صموئيل، ٣١٤ مدرسة وأكثر من ٤٠٠ مؤسسة للتعليم الخاص[١٢]. وبلغ عدد التلاميذ الذين تلقّوا تعليماً ابتدائياً، خلال ولاية صموئيل، حوالى ٤٨ ألف تلميذ، وفي المرحلة الثانوية حوالى عشرة آلاف طالب، وذلك حسب التوزيع الوارد في الجدول[١٣].

الانتخابات البلدية والمجالس المحلية

شغل موضوع البلديات، وتوزيعها، وتحديد صلاحياتها، وانتخاب مجالسها، جانباً كبيراً من نقاشات المجلس الاستشاري، التي عكست الانقسام الحاد في آراء ومصالح اعضائه، والتمايز الكبير بين الجانبين، العربي واليهودي، في ما يتعلق بقضايا الترشيح والانتخاب وتحديد المواطنية والجنسية الفلسطينية. ومن المعروف ان المجالس البلدية، في العهد العثماني، كان يتمّ انتخابها بموجب قوانين الانتخاب العثمانية، التي كانت تحصر حق الانتخاب بالمواطنين العثمانيين الذين يدفعون ضريبة «الويركو» عن املاكهم. الاّ ان سلطات الانتداب البريطاني رأت في القوانين العثمانية قيوداً كبيرة على مشاركة السكان اليهود في هذه الانتخابات؛ ذلك ان اعداداً كبيرة من السكان اليهود الذين كانوا يقيمون في فلسطين في اثناء العهد العثماني، آثروا التخلي عن الجنسية العثمانية، أو أنهم لم يطالبوا بها أصلاً، واكتسبوا، أو احتفظوا بجنسياتهم الاجنبية، كوسيلة للتهرب من دفع الضرائب او تأدية الخدمة العسكرية (او دفع البدل)، وسعياً وراء الامتيازات العديدة والحماية التي كانت تقدمها الدول الاجنبية الى رعاياها في الدولة العثمانية. كما ان جميع اليهود الذين قدموا الى فلسطين، منذ بداية الاحتلال البريطاني، احتفظوا، أيضاً، بجنسياتهم الاصلية، الى ان يتمّ البتّ بالوضع القانوني للبلاد. وحيث ان «لجنة الانتدابات الدائمة»، التابعة لعصبة الامم، لم تكن قد أقرت، بعد، نظام الانتداب البريطاني على فلسطين، فقد لجأت سلطات الانتداب الى تعطيل قانون الانتخاب العثماني للبلديات، وعمدت الى تعيين المجالس البلدية، الامر الذي لم يلق ترحيباً من جانب السكان العرب، الى جانب كونه تعارض والمادة الثالثة من صك الانتداب التي تحدثت عن تشجيع الحكم الذاتي المحلي للسكان.

ولم تكتف سلطات الانتداب بذلك؛ بل لجأت الى اصدار «مرسوم المجالس المحلية للعام ١٩٢١»، بتاريخ الثامن من نيسان (ابريل) ١٩٢١، الذي صدر في «الجريدة الرسمية» بتاريخ ١٩٢١/٥/١. وحسب المرسوم، يحق للمندوب السامي انشاء مجالس محلية في القرى الكبيرة، أو في بعض أحياء المدن الرئيسة «التي تتميّز باحتياجاتها وطابعها الخاص عن بقية المنطقة التابعة لبلدية تلك المدينة»[١٤].